# ملخص تنفيذى

## أحدث التوجهات الاقتصادية...

**استكمالًا لجهود سعي الدولة في الارتقاء بمعيشة المواطنين** من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية والفئات الأكثر تأثرًا بالجائحة لتعزيز الاقتصاد القومي، تستمر وزارة المالية في دعم القطاع التصديري من خلال السعي لسرعة رد الأعباء التصديرية المستحقة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات عن المشحونات حتى آخر يونيو الماضي، بما يسهم في توفير سيولة نقدية تمكن الشركات المصدرة من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمال في ظل الجائحة. وعلى مستوى المبادرات التي ترمي إلى **الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إلى المواطنين خاصة في مجالي الصحة والتعليم**، سيتم تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين في كافة محافظات مصر خلال 10 سنوات بدلًا من 15 سنة والذي يهدف إلى توفير رعاية صحية متكاملة وفقًا لمعايير الجودة الطبية لجميع المصريين بكافة فئاتهم ترسيخًا للعدالة الاجتماعية. وتشمل المرحلة الحالية العمل على تطبيقه في محافظات المرحلة الأولى المتبقية وهم الأقصر والإسماعيلية وأسوان والسويس وجنوب سيناء ليتم تطبيق المنظومة بهم خلال العام المالي الحالي والمقبل.

واستمرارًا لسياسة تعزيز المشاركة المجتمعية والإفصاح والشفافية حول أولويات وأهداف السياسات المالية للدولة، أصدرت وزارة المالية التقرير «نصف السنوي للأداء المالي» خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2021/ 2022، الذي تضمن شرحًا لأهداف السياسات المالية وأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات أزمة «كورونا» على الاقتصاد المصري، بجانب حزم الدعم المالي لمساندة القطاعات المتضررة من الجائحة. ويعد هذا التقرير من أهم التقارير المالية التي تصدرها الحكومة سنويًا نظرًا لتناوله تقييم الأداء المالي والإنفاق العام بعد مرور 6 أشهر من التنفيذ الفعلي للموازنة، حيث يقيس مدى توافق الأداء الفعلي مع السياسات المالية للدولة، ويكتسب التقرير أهمية استثنائية إذ يأتي في ظل تفشي جائحة كورونا، وبالتالي يُظهر أثر الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة سواء على معدلات نمو الاقتصاد القومي أو أداء الموازنة العامة. هذا وقد تم إطلاق الموقع الإلكتروني المطور لوزارة المالية بعد تطويره شكلًا ومضمونًا؛ فيرتكز على تيسير سُبل التصفح الإلكتروني، والحصول على المعلومات؛ من أجل تنمية الوعى الوطني ماليًا، واقتصاديًا، وتشريعيًا.

## من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

## القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادى ليحقق ٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ونحو ٠,٧% خلال الربع الأول من نفس العام. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣% فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات المساهمة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٩,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بمساهمة قدرها ٣,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية، مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٦,٩ نقطة مئوية خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**.

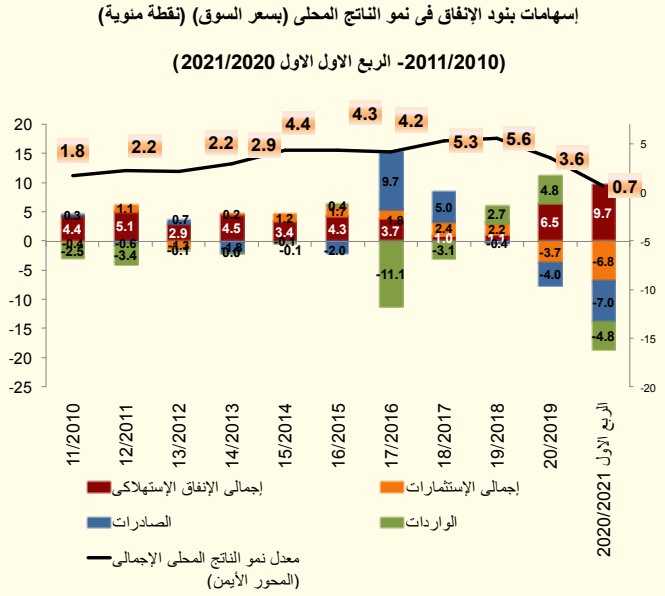


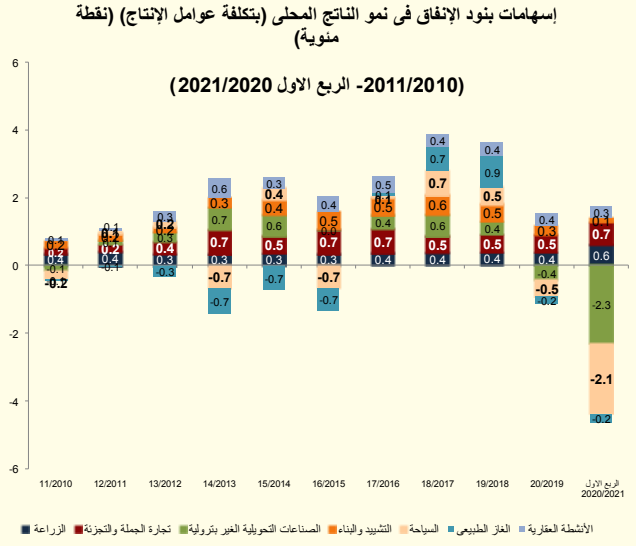


**فعلى جانب الطلب،** إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١١,٨% خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بـ ٣,٦% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٩,٤ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٤% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٥% خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٥,٦% (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٤% (ليساهم بـ٠,٣ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٠% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٧% (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٥,٢% (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٤,٢% (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٢,٦% (ليساهم بنحو ٠,١ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٥% (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٤,٩% (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠,٣ **مليار دولار خلال** شهر مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٨ نقطة خلال شهر مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

# القطاع المالى

**قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلي -٥% خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢١/٢٠، مقابل -٥,٢% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٣,٥%، مما فاق إرتفاع المصروفات والتى إرتفعت بنحو ١٠,٥%، مقابل نفس الفترة من العام السابق.**

**وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٦٢٥,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢١/٢٠، لترتفع بنحو ٧٤,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ١٣,٥%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٥% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥%.**

**حققت الإيرادات الضريبية نحو ٤٦٧,٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ٤٤,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٦%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق**

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ٢٥,٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٢% ) لتسجل ١٦٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧% ) لتحقق ٧٤,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ١١,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١% ) لتحقق نحو ٦٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من الهيئة العامة للبترول بـ٣,٤ مليار جنيه** لتحقق نحو ٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٧,٦% ) لتحقق نحو ٢٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ١٩,٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.
- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١١,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٥,٢%) لتسجل ٢٣٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث **ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٠,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٣% )** لتحقق ١١٠,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ٤,٥ مليار جنيه** لتحقق ١٣,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٩,٧ مليار جنيه** بنسبة ٢٦,١% لتحقق ٤٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٨,٣ مليار جنية** (بنسبة ٢٨,٧%) لتحقق نحو ٣٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ١,٤ مليار جنيه** (بنسبة ٣٢,٨%) لتحقق ٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

**وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٥% من إجمالى الإيرادات) بنحو ٢٩,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٢,٩%) لتحقق ١٥٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق**

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس** لتصل الى ١٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٤١ مليار جنيه لتحقق ٧٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ٣٠ مليار جنيه** لتسجل ٣٨,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)
- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ١١ مليار** جنيه لتسجل ٣٥,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

**أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٠,٥% لتسجل ٩٤١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢١/٢٠. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.**

### باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٧ مليار جنيه بنسبة ٨,٧% ليحقق ٢١١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

### باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٢٤,٢ مليار جنيه لتصل ٦٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٨,٨ مليار جنيه لتحقق ٤١,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو ١ مليار جنيه لتحقق ٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنحو ٠,٩ مليار جنيه ليصل ٢,٦ مليار جنيه.

### باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٤٣,٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٨,١%) لتسجل ١٣٤,٧ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) بـ٣٤مليار جنيه (بنسبة نمو ٥٢%) فى ضوء زيادة الإنفاق على الانشاءات وشراء الأصول والمعدات والمبانى غير السكنية فى إطار توجهات الدولة لتطوير البنية التحتية بالاضافة الى سداد مستحقات المقاولون. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٥٦,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٩% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ٢٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٢% عن العام المالى السابق، وبلغت مخصصات الآلات والمعدات نحو ٢١,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢١/٢٠.**

## الأداء المالى خلال الفترة يوليو–فبراير ٢٠٢١/٢٠٢٠

(مليار جنيه)

| البيان | يوليو–فبراير | | معدل التغير |
|---|---|---|---|
| | ٢٠٢١/٢٠ | ٢٠٢٠/١٩ | |
| **الإيرادات** | **٦٢٥،٤١٢** | **٥٥١،٢٥١** | **%١٣,٥** |
| الضرائب | ٤٦٧،٧٥٧ | ٤٢٢،٩٩٢ | %١٠,٦ |
| المنح | ٥٧٣ | ١،٩٩٦ | %٧١- |
| الإيرادات الأخرى | ١٥٧،٠٨٣ | ١٢٦،٢٦٤ | %٢٤,٤ |
| **المصروفات** | **٩٤١،٠٢٢** | **٨٥١،٧٤٥** | **%١٠,٥** |
| الأجور وتعويضات العاملين | ٢١١،٢٤٣ | ١٩٤،٢٧٤ | %٨,٧ |
| شراء السلع والخدمات | ٤١،٧٢٩ | ٤١،٧٨٦ | %٠,١- |
| الفوائد | ٣٤٣،٣٢٤ | ٣٤٢،٥٥٥ | %٠,٢ |
| الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية | ١٤٩،٦٣٤ | ١٢٧،٥٤٠ | %١٧,٣ |
| المصروفات الأخرى | ٦٠،٤١١ | ٥٤،٦٥٧ | %١٠,٥ |
| شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات) | ١٣٤،٦٨٣ | ٩٠،٩٣٤ | %٤٨,١ |
| **الميزان النقدى** | **-٣١٥،٦١٠** | **-٣٠٠،٤٩٤** | |
| **صافى حيازة الاصول المالية** | **٤،٥٩٣** | **٤،٥٠٠** | |
| **الميزان الكلى** | **-٣٢٠،٢٠٣** | **-٣٠٤،٩٩٤** | |
| **الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)** | **٠,٤٪** | **٠,٦٪** | |
| **العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)** | **-٥,٠٪** | **-٥,٢٪** | |

## الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

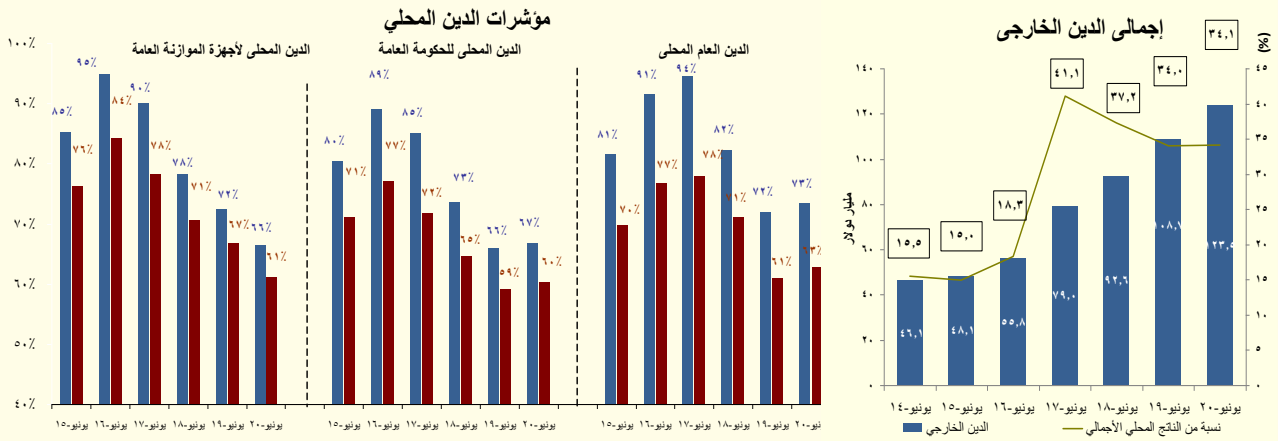

# التضخم

**تشير البيانات إلى إستقرار معدل التضخم السنوى عند ٤,٥% خلال شهر مارس ٢٠٢١، مقارنة بنفس المستوى المحقق خلال الشهر السابق . وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٤,٥% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٥,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثرا بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٣,٧% خلال شهر مارس ٢٠٢١، مقابل نحو ٣,٦% خلال الشهر السابق.**

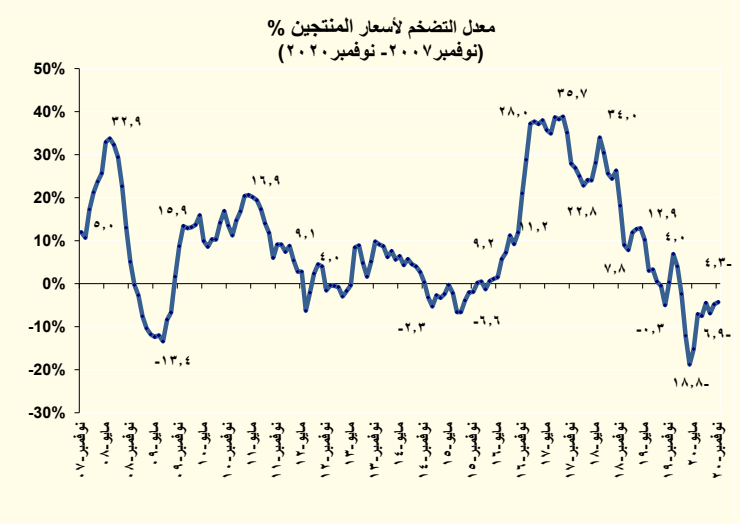


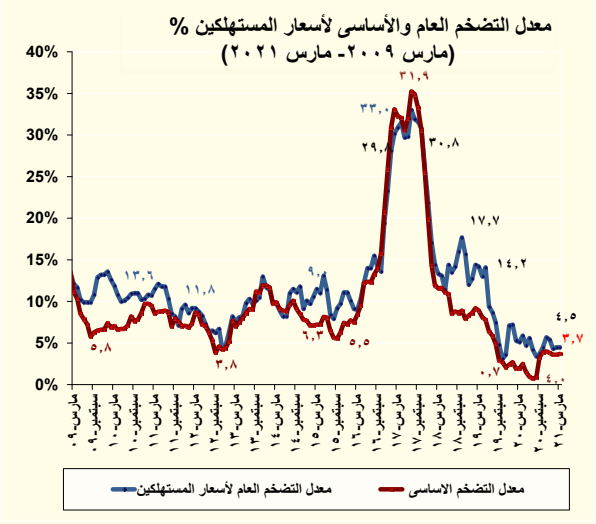


# القطاع النقدي

**وفقا لأحدث البيانات التي أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** بشكل طفيف ليحقق ١٩,٨% في يناير ٢٠٢١ (٤٩٥٩,٥ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩,٧% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢٠,٨ ٪ في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠,٢٪ في الشهر الماضي، نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية** لتصل إلى ١١,٦٪ في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٥,٧٪ في الشهر الماضي. **وقد أنخفض المعروض النقدي الي** ١٦,٧ % في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٨,١ ٪ في الشهر الماضي حيث انخفض **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٣,٤% في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٥,٤٪ خلال الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** إلي **قيمة سالبة بقيمة قدرها** -٢٧,١% (٢٧٤,٦ مليار جنيه) مقارنة بـ -٢٢,١% خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بالعملة الأجنبية بشكل ملحوظ ليسجل -٢٩,٧٪ في يناير٢٠٢١، مقابل -١٩,٨٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** بشكل طفيف ليسجل ٢٤,٥% في نهاية يناير ٢٠٢١ (4684.9 مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٣,٦٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٦٪ في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٤,٢٪ خلال الشهر الماضي وتحقيق مطلوبات القطاع الخاص معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٥٪ في يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٤٪ خلال الشهر الماضي.
- أيضاً، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - بشكل طفيف مسجلة ٢٤,٤٪ ( ٥٢٨٢,٨مليار جنيه) في نهاية يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢,٧ % خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٢,٦% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** بشكل طفيف لتسجل ٤٧,٩٪ في نهاية يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٤٨٪ خلال الشهر الماضي.

**وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨,٧٥٪

# القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بفائض قدره ٤١٠,٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بمعدل نحو ٧٥,٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعا فى مستوى العجز بمعدل ٦٦,٩% ليصل الى نحو ٧,٦ مليار دولار (مقابل ٤,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**

  - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٦٩,٩% ليقتصر على نحو ١,٩ مليار دولار (مقابل ٦,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل تأثراً بجائحة كورونا.

  - تحسن ملحوظ فى عجز الميزان التجاري البترولي ليقتصر على ٥٤,٢ مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مقابل نحو ٧٣٣,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) فى ضوء تراجع الأسعار العالمية للبترول، مقابل ارتفاع طفيف فى عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ٦,٦% خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع المدفوعات على الواردات السلعية غير البترولية. فضلاً عن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣,٥% لتسجل نحو ١٥,٥ مليار دولار.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٩,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٥,٢% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٠,٢ مليار دولار، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٣,٤ مليار دولار.**